السياسة اللّغوية والتّخطيط اللّغوي في الجزائر الواقع والمأمول

أ د صالح بلعيد
مدير مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر
جامعة مولود معمري تيزي وزو

ــ **المقدمة:** إنّه لمن دواعي السرور أن أتلقّى الدعوة الكريمة من مخبر (السوسيولسانيات وتحليل الخطاب) بجامعة سعيدة، للإسهام بمداخلة حول موضوع هامّ وهو (السياسة اللّغوية والتّخطيط اللّغوي في الجزائر بين واقع التّعدد، وإشكالية اللّغة الأمّ) هذا الموضوع الذي يفرض نفسه في ساحة البحث في علم الديداكتيك. وتكمن أهميّته في الجمع بين موضوعات الساعة، وهي:

1ــ السّياسة اللّغوية: موضوع كان عندنا من الطابوهات؛ لأنّه يتعلّق بعمل أصحاب القرار، وكنّا نحن لا ننتج الأفكار، فهم يختارون، ونحن نطبّق.

2ــ التّخطيط اللّغوي: موضوع شغل كلّ الشعوب، بل عملت ما وسعها من أجل وضع ميزان تراتبي لإنزال اللّغات مقامها، فشعوب نجحت في العملية، وشعوب أخفقت.

3ــ بلد الجزائر: بلدنا عرف الاستعمار، وورث لغة أجنبية، وله لغة رسمية، وظهرت الآن ضرورة إعطاء المازيغة مكانتها في ميدان التربية. وفي هذا الوقت هناك مناداة كثيرة بضرورة إعادة النظر في السياسة اللّغوية المنتهجة.

4ــ واقع التّعدّد: لا نكران أنّ الواقع في الاستعمال ظاهر للعيان، ولكن في الرسمي غير ظاهر، فنجد خطابين: خطاب الاستهلاك يناقض خطاب الاستعمال.

5ــ إشكالية اللّغة الأمّ؛ وهي مُعضلة أخرى، فماذا نعني باللّغة الأمّ؟ اللّغة العربية الرّسمية، أم الدوارج؟ أم المازيغيات. وهذه النّقطة حسّاسة جداً؛ نظراً

لما تحمله من لبس. وفي الحقيقة فإنّ التّعدّد اللساني سوف يعمل على هدر أو دحر اللّغة الأمّ، وتحريكها من موقع الصدارة، أو تنال اللّغات الأجنبية بعض مكانتها فتطرح إشكاليات كثيرة.

ولهذا، فطرافة الموضوع تكمن في كيفيات التّعامل العلمي مع هذه القضايا، وهل في الإمكان تقديم وصفات علمية آنية لوضع تقارب عقلاني مقبول يراعي إكراهات العولمة ويحافظ على الخصوصية ضمن هذا المخاض العولمي. بالفعل يمكن أن نعمل على تقديم مقاربات تمزج بين الواقع على راهنه، فهو مرتهل، وبين الطموح الذي ينتظره المتعلم من مدرسته ومعلمه. ذلك ما أروم البحث فيه، وأعمل على تقديم هذه الأفكار، وأرجو أن تكون إسهاماً من إسهامات باحث جزائري ينشد التّغيير، ويحمل الشّأن العامّ وعهدي نشدان الأفضل.

إنّ الموضوع أعلاه هو معطى الواقع، يطرح نفسه، ويبحث عن مقام اللّغات الوطنية ضمن المتغيّرات التي تفرضها العولمة، والدعوة إلى المحافظة على التّعدّدية اللّسانية، على أنّها المخرج المعاصر لتمكين اللّغات الموظّفة في البلاد ونيل إطارها المناسب، حالة ما يقوم على تخطيط استراتيجية عقلانية تنموية وشمولية متكافئة في مضمار التّخطيط السّياسي والتّربوي، وذلك بوضع آليات تُراعى فيها مُتطلبات المجتمع، ضمن تلك المُتغيّرات والتّوترات الداخلية، بمراعاة ضرورة الانفتاح على الآخر، وبخاصّة إذا كانت اللّغات الوطنية فقيرة، وتعيش مرحلة التّهيئة. وبذا تُخطّط كلّ الأمم للغاتها واللّغات التي تستعملها ويدخل ذلك في السّياسة اللّغوية. وهكذا تفعل الأمم الحيّة، على مدار زمان بمراعاة الأبعاد الثّلاثة: المستعجل/ السريع، ثمّ المدى المتوسّط، ثمّ المدى البعيد.

وهكذا نعيش –نحن العرب- مَخاضاً عسيراً في هذا الوقت، بسبب نقص اعتمادنا على الاستراتيجية العقلانية، ولم تكن لنا التّخطيطات السّياسية

المُحكمة، ولم يقع الاهتمام **باللّغة الاختيار**، وهي العربية وبسبب ذلك وغيره، فَرَضَت اللّغاتُ الأجنبيةُ نفسَها لسدّ الفراغ، وقد حملت قهراً وهيمنة، فأصبحت لغات وطنية بدل العربية، وبقينا نعيش مُضايقات دورية بسبب انعدام/ سوء التّخطيط. وأمام ذلك نتجت تعدّدية لغوية جديدة، باسم الانفتاح، أو باسم ضرورة تعلّم اللّغات الأجنبية، ويدّعي البعضُ بأنّها من مُتطلّبات العولمة ومواقع الشّابكة، إضافةً إلى ضعفها العامّ؛ بسبب ضعف المعلم والمنهاج المدرسي، وما يتبع ذلك من خلل في طرائق التّلقين.

ولكن للأسف مرةً أخرى، فإنّه بفعل النّكران، وعدم العمل على ترقية اللّغة العربية في مجتمعاتنا العربية نراها تعيش مُضايقات كثيرة وكبيرة، فنسمع بعض الأصوات المُنادية بضرورة التّغيير في البرامج المدرسية، والخروج من الفكر القديم الذي لم يُثمر على نتيجة، وصاحَبَ ذلك ما يرتفع من ضرورة التّغيير بناءً على فكر الآخر، وهو أحد شعارات الرّبيع العربي، إضافةً إلى ارتفاع مستوى الوعي الثّقافي والسّياسي، والدّعوة إلى التّفاعل مع الآخرين، وضرورة المشاركة في القرار، وفي ظلّ ظهور القوميات من جديد، وخوف أوربا من اللّغة الإنكليزية التي أصبحت تأكل الكثير من اللّغات، وظهور تلك الدراسات التي تنادي بخطر انقراض ما ينيف عن 500 لغة في هذه الألفية، وهذه مسألة جدّ خطيرة؛ لأنّ الدّراسات أكّدت انقراض تلك اللّغات التي لها حضارة وعلم وتاريخ قديم، مثل العربية.

ومن وراء هذا، ظهرت فكرة إحياء اللّغات الوطنية على أساس استعادة الهُويات والقوميات المُندثرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى، هناك فكرة الأخذ والعطاء، والمثاقفة بين اللّغات؛ للوصول إلى لغات دنيا مُشتركة؛ تقترب من بعضها البعض؛ لأنّ آليات التّواصل تنبذ كثرة اللّغات، ومن ثمّ التّرجمة وتسعى للتّقليل من اللّغات المُترجم منها، وكذلك العولمة وما تعرفه من وسائط التّواصل وترغب في تضييق دائرة اللّغات. وهذا نوع من التّنميط

في لاحقٍ من الزّمان، وسعياً إلى لغة مُشتركة، ولِمَ لا العودة إلى العزف على لغة الإسبرنتو، وهكذا تقلّ المصاريف، ويتوحّد المجتمع على لغات قليلات. ومع كلّ هذا وذاك، ما تزال المناداة تعلو بضرورة التّفاعل مع الغير بغية الإفادة والانتفاع، عن طريق التّعدّد اللّغوي.

وإنّه لمن المُؤسف كذلك؛ أن يتعلّم التّلميذ خلال اثنتي عشرة (12) سنة اللّغة العربية، ومن بعدها يخرج دون إتقانها، ولما يعتب الجامعةَ تظهر إعاقتُه اللّغوية واضحةً، فلا يستطيع التّكلّم بعربية فصيحة بلْهَ الحديثَ عن الفصحى التي هي غائبة، ومن هنا نرى طلابَنا في شبه شكّ بأنّ هذه اللّغة تُعاني نقصاً في داخلها،فيعزفون عن تعلّمها واستعمالها، ويلجؤون إلى اللّغات الأجنبية "ساعين بذلك إلى تحقيق المناصب العليا، هاملين الأدب والعلوم الاجتماعية؛ لأنّها لا تفي بالمطلوب في هذا العصر. ليعدّ ذلك أكبر مُفارقة مُحزنة ومُخزية في آن واحد، حتى أنّ التّواصل في الإنترنت لا يتمّ إلاّ باللّغات الأجنبية. لقد غرست عقدة النّقص في نفوس هؤلاء، وتكوّنت لديهم صورة سيّئة عن لغتهم العربية مُعتبرين إياها لغة شعر وخيال وليست لغة علم وتقدّم وحضارة[1]". وإنّ العربية في هذا الوقت يتطلّب منها أن تكون لغة فصيحة مُيسّرة، ولغة تدريس في كلّ مراحل التّعليم، وتستعمل في وسائل الإعلام بما يجعلها أرقى من العامية المُبتذلة وهذا من المأمول، ولكن الواقع ليس كذلك. فتحليل الواقع يستدعي منّا تناوله من خلال وظيفة هذه اللّغة،ومن خلال الوثائق الرسمية التي لا تشير إلى التّعدّدية اللّسانية التي قد تكون مُضعفة للغات الوطنية، ولكن هذا الواقع يجب أن ننظر إليه من خلال وظيفة اللّغات المستعملة في المجتمع وفي الإعلام وفي الخطاب السّياسي، وفي الوضع الاجتماعي لا الرّمزي "وما تكتسبه كلّ لغة من أهمية بالنّسبة

1ــ فاطمة سحام "الفصحى أم العامية، لماذا لا يتكلّم طلبتنا لغة عربية فصيحة؟" مجلة علوم التّربية. الرباط: 2011 المعاهد، العدد السابع والأربعون، ص 70-71.

للمجموعات التي تتكلّمها، وما يستثمر فيها من مشاعر، وأحياناً من إيديولوجيا، بالإضافة إلى كلّ ما يحدثه تواجد التّعدّد اللّغوي، وتعايش اللّغات في ما بينها من توتّر أو صراع جرّاء وجود مدافعين عن لغة دون أخرى، أو بروز رُواد لحركات لغوية تتوخّى تأهيل اللّغة أو تسعى إلى نقلها من موقع التّهميش إلى موقع السّلطة. وإذا كان بالإمكان تجاوز الخلل الذي قد يحدثه التوتّر النّاتج عن التّعدّد اللّغوي والمنطق الاجتماعي الذي يضع هَرَمية بين اللّغات[1]". وأمام هذه الوظيفة الاجتماعية للغات، فإنّ التّعدّدية اللّسانية في كلّ العالم العربي ليست إرثاً، بل هو موروث استعماري، وحالياً يُنظر إليها على أساس ضرورة يفرضها الطموح لمواجهة التفتّح وضغوط العولمة.

1ــ تحديد المصطلحات

1/1ــ التّخطيط

ــ خطّ = يخطّ = الخطّ. خطَطَ = يُخط = الخُطة.

ــ خطّط= يخطّط = تخطيط. من فعل رباعي: خطّط.

هي مُصطلحات مُتداخلة، ولها بُعدٌ واحدٌ، وهو: مشروع العمل/ الاستراتيجية/ الخطوات/ الإجراءات/ الوسائل/ الخدمات... التي تحقّق بها أهداف المشروع. ونجد فيها مصطلحات مسكوكات من مثل: خطّة عمل/ خطّة الأنشطة/ خطّة التّدريس/ برنامج الدراسة/ خطّة التّكوين/ خطّة كيلر... وهذه كلّها تنحو ضمن برنامج مُنظّم لتحقيق أهداف مُسطّرة، وِفق مُقتضيات مُعيّنة. كما نجد أحياناً مُصطلحات تتبادل بينها المعاني من مثل: تخطيط المنهاج ــ تخطيط التّدريس ــ تخطيط الديداكتيك ــ التّخطيط البيداغوجي ــ تخطيط البرنامج...

1ــ رحمة بورقية "التّعدّد اللّغوي بين المجتمعي والسّياسي" مجلة المدرسة المغربية. الرباط: 2011، المعاهد، المجلس الأعلى للتّعليم، عدد (اللّغات في المدرسة المغربية) ص 13.

وكما قلنا، فإنّه تتداخل المصطلحات الكثيرة في هذا المجال، ولكن يقع التّمييز بينها عند الرّجوع إلى شروح المعاجم. فنقرأ عن (الخطّة) "مجموعة من التّدابير المُحدّدة التي تتّخذ من أجل تنفيذ هدف معيّن وهذا يعني أنّ مفهوم الخطّة يحدّدها عنصران: أولهما وجود هدف أو غاية نريد الوصول إليها. وثانيهما وضع تدابير مُحدّدة ووسائل مرسومة من أجل بلوغ هذا الهدف، فالذي يُميّز الخطّة هو وجودُ غايةٍ مُحدّدةووجودُ وسائلَ أيضاً للوصول إلى تلك الغاية. فالتّخطيط إذن هو محاولة علمية تجريبية للارتفاع بالواقع الذي يعيش فيه الفرد لتحقيق أهداف مُعيّنة في فترة زمنية مُحدّدة[1]".

1/ 2ــ السّياسة اللّغويّة: هي تلك الفلسفة الكبرى التي يحملها الدّستور أو الميثاق في إطار المُحدّدات الكبرى من: هُوية ولغة وحضارة وتاريخ... وهي خلاصة أو مجمل ما هو ثقافي اجتماعي سياسي اقتصادي جغرافي في مُكوّنات وروافد المجتمع... وبمعنى آخر هي تلك الأبعاد الكبرى التي تُحدّد فيها الاختيارات السّياسية الكبرى المُستمدة من المَرجِعيات الوطنية والحضارية والعلمية، وتُوضع في سياسة دستور البلد، وفي مواثيقه؛ بغية تحقيق معالم المجتمع الثّقافية وانسجامه واستقراره.

وتحدّد السياسة اللّغوية من قبل سلطة القرار التي تسمدّها من سُلطة الشّعب عن طريق الحوار/ الانتخاب/ الاستشارة... وقد تأتي السّياسة اللّغوية/ التّخطيط اللّغوي عن طريق رجال السّياسة/ النّخبة/ المؤسّسات المجمعية/ مؤسّسات التّنمية البشرية/ معاهد الدراسات الاستراتيجية. وفي كوريا الجنوبية معاهد تخطيط كبرى يتجاوز عدد الباحثين فيه 70 ألف.

والسياسة اللّغوية في وطننا هي ذلك الاختيار الحرّ الذي حصل في مؤتمر طرابلس؛ بالتّنصيص على الهوية الوطنية الممثلة في: العربية لغتنا، والإسلام

1ــ عبد اللّطيف الفاربي وآخرون، معجم علوم التّربية مصطلحات البيداغوجيا والديداكتيك، ط1. الرباط: 1994، مطبعة النّجاح الجديدة (سلسلة علوم التّربية 9-10) ص 268.

ديننا، والجزائر وطننا. فكانت اللّغة العربية هي اللّغة الوحيدة والرسمية، وكان الاختيار عن وعي؛ لأنّه عمل على تجاوز الصّراعات والتّوترات التي قد تحصل وكان ذلك الاختيار ضماناً للتوافق الاجتماعي حول (اللّغة العربية) التي اكتست مشروعيتها التّاريخية والحضارية والعلمية، منذ الممالك البربرية التي فصلت في المسألة اللّغوية بالتّراضي، بإنزال العربية المحلّ الأعلى على المازيغيات. وكانت تلك المماليك هي الضامنة لهذا الاختيار، بل كانت السّلطات الضّابطة regulateursEtats للاختيار الحرّ، وكان من السّهل جعل التعدّد اللّساني أداة للتّواصل المجتمعي والحضاري، والاندماج في الحياة العملية، ولكنّهم لم يفعلوا، ومع ذلك لم ينكروا اللّسان المحلي حيثما دخل الإسلام.

3/1ــ التّخطيط التّربوي: هو تجسيد للأهداف الكبرى في السّياسة التّربوية في برامج تربوية؛ باستخدام الكمّ، وعدد سّنوات التّطبيق، وتحديد الكلفة المالية، وتجهيز الإطار البشري، وتحديد المؤهّلات العلمية للمُطبّقين، وتعيين الأجهزة والوسائل. وكذا تحديد المرامي الكيفية تحديداً دقيقاً، لوضع تلك الأهداف الكبرى في السّياسة التّربوية موضع التّطبيق.

إنّ التّخطيط التّربوي لا يخرج من المنهاج والمنهج والطّريقة والوسائل والمفردات التي تُوضع في الكتاب، وفي طريقة إعداد المُعلمين، والمنهجية التي تُتّبع في تبليغ المنهاج... ومن التّخطيط التّربوي تنبثق موضوعاتُ الدراسة، وهي كثيرة جداً، ويرفدها (علم اللّغة التّطبيقي) وعموده الأساس هو: **تعليميات اللّغات.** وهذا العلم "يعتبر مَجالاً مُستقلاً من مَجالات البحث، ونقطة انطلاقها الوعي بالمشاكل التّطبيقيّة في ميدان تدريس اللّغات، وتحليل هذه المشاكل. وعلم اللّغة العامّ هو الينبوع الذي يمدّ علم اللّغة التّطبيقي

بالمعارف اللّسانية، وبطرق البحث ومناهجه؛ قصد تحديد الحلول الممكنة[1]".

ولعلم اللّغة التّطبيقي أوجهٌ مُتعدّدةٌ؛ فمن أوجه نشاطه:

- البرجماتية: تلبية الحاجات المطلوبة؛
- الانتقائية: الاختيار والانتقاء على ضوء النّجاعة؛
-الفعالية: انتقاء المتون الملائمة الأكثر تكراراً في التّواصل؛
-دراسة التّدخلات: تأثير لغة المنشأ/ اللّغات الأجنبية.

ومجالات علم اللّغة التّطبيقيكثيرة، وهي بالتّراتب:

1ــ تعليميات اللّغات.
2ــ التّخطيط اللّغوي.
3ــ لغة الإعلام.
4ــ الإعلان التّجاري، وكيفية التّأثير باللّغة.
5ــ هندسة الاتّصال.
6ــ كتابة المعاجم.
7ــ تصميم النُّظُم الكتابية.
8ــ مُحاربة الأميّة.
9ــ النّقد الأدبي والتّذوّق.
10ــ التّحليل النّفسي.
11ــ علاج العيوب النّطقية.
12ــ جغرافية اللّهجات.
13ــ برامج الحاسب الإلكتروني ودراسة لغاته.
14ــ التّرجمة الآلية.

1ــ المصطفى بن عبد الله بوشوك، تعليم وتعلّم اللّغة العربية وثقافتها، ط2. الرباط: 1994، الهلال العربية للطباعة والنّشر ص 34.

2ــ أسئلة التّعدديّة: إذاً، وكما رأينا، فإنّ التّعدّد ليس إرثاً، ولم يكن مفروضاً قبل الغزو الفرنسي، بل هو مكتسب في إطار الغزو الاستعماري الذي محا اللّغات الوطنية، وأبقى على لغته، وبعد الاستقلال أصبح مَكسباً ندافع عنه، ونقول: إنّ الفرنسية غنيمة حرب لا تسامح فيها، بل نقول: إنّ التعدّدية اللّسانية هو ضرورة من ضروريات العصر ومُتطلبات العولمة. وفي وقتنا الحالي هناك دعوات إلى تعدّدية لسانية/ لغوية مُصاحبة للتّعدّديّة السّياسية والثّقافية، وتدخل في إطار حقوق الإنسان اللّغويّة/ حقّ الأقليات/ حقّ اللّهجات/ اللّغات الوطنيّة/ حماية اللّغات من الانقراض/ حقّ لغة الأمّ.

ومع ما تحمله التّعدّدية اللّسانية من مَحاسن/ مَضار، بل أمام الإجبار والخطر القادم، لا بدّ أن نطرح أسئلة التّعدّديّة، وهي:

- هل التّعدّد اللّغوي قدرٌ لا مفرَّ منه؟
-هل للتّعدّد مَنافعُ، وما هيّ؟
- هل للتّعدّد مَضارٌ، وما هي؟
-هل هناك تجارب ناجحة، وضمن أيّة شروط؟
-هل الدّول المُتقدّمة تعمل بسياسة التّعدّدية؟
- هل للتّعدّد ضوابط، وما هي؟

وإنّه يمكن أن تحصل تعدّدية مندمجة مخطّط لها معرفياً وتربوياً ومادياً؛ تُسهم في بناء شخصية المواطن الحديث المُستوعب لمكوّنات ثقافته المحلية، والمنفتح بثقة على الثّقافة العالمية. إضافة إلى النّظرة الاقتصادية التي يمكن أن تصحبَ أية تعدّدية لسانية، وإنّ الاتّحاد الأوربي المُشكّل من 28 دولةً تُصادفه مُشكلةُ كُلفة التّرجمة التي تستهلك نصف ميزانية الاتّحاد. واقترحَ الأعضاءُ إحياء لغة الإسبرنتو أو اللاتينية أو الإنجليزية لاستعمال أحداها في التّواصل. ووقع الاتّفاق مبدئياً على ثلاث لغات فقط في اجتماع البرلمانيين: الإنكليزية+ الفرنسية+ الألمانية. على أنّ الجلسات تُدار ب 24 لغة، فهي

كُلفة كبيرة ويؤدّي في بعض الأحيان إلى سوء التّفاهم. وكمخرج أولي؛تمّ اقتراح تدريس كلّ دولة عضوة في الاتّحاد لغة/ لغتين أوربيتين في لاحق من الزّمان؛ بغية أن يحصل الانسجام بين الأوربيين، في الوقت الذي كان هذا ممنوعاً في المرحلة الابتدائية على وجه الخصوص، ولكن العولمة فرضت نَمَطاً جديداً، وما كان على الاتّحاد إلاّ العمل بالسّياسة الجديدة.

3ــ الوضع اللّغوي في الجزائر: يتّصف الوضع اللّغوي في الجزائر بالقتامة، وهو ينذر بالانحدار للمستوى الذي وصلت إليه المدرسةُ الجزائريةُ، بعد تلك الإصلاحات التّربوية في 2004/2003، ولم تحقّق أهدافها، بل انتكست بسبب تلك الحركات العشوائية التي لم تكن في مستوى إصلاحات السّبعينيات. ولذلك يُلاحظ الآن الكثير من العَدَمِيات، والاختلالات التي مَسّت القاعدة الجماهيرية في مستواها اللّغوي وهذا بسبب:

ــ غياب تخطيط لغوي/ سياسة لغوية.

ــ فشل الإصلاحات التّربوية لعام 2004/2003.

ــ زيادة هيمنة الفرنسية باطّراد لا مثيل له.

ــ استفحال ظاهرة عدم إتقان أية لغة مدرسية/ تدهور المستوى اللّغوي.

ــ انكماش العربية في الآداب والعلوم الإنسانية، فأصبحت لا تُنشد في ذاتها.

ــ الإقبال على الفرنسية على اعتبار أنّها لغة المستقبل، ولغة العمل والخبز.

ــ شلل المؤسّسات العاملة على ترقية اللّغة العربية.

ــ مسايرة وسائل الإعلام للرداءة/ فشو الهجين اللّغوي.

ــ ظاهرة الفسبكة/ التّوترة/ اللّوحية/ السمارتافونية/ الشّابكة في نشر الهجين، والحرف اللاتيني.

ــ السّرقات العلمية/ الملكية الفكرية دون وازع وضابط أخلاقي.

ــ غياب الاستنكار/ غياب الحلول/ غياب من يحمل الشّأن العام.

ــ غياب القرار السّياسي الذي يحدّ من مجموع هذه السّلوكات.

فإذا عرفنا هذا الواقع المُهترئ في الجزائر، فهو لا يختلف في البلاد العربية الأخرى، رغم أنّنا نجد تفاوتاً بينها. وعلى العموم، عن طريق هذا التّشخيص نكون قد عرفنا مواطنَ الداء، فهل نملك مواصفاتِ الدواء؟ إنّ الوصفةَ تكمن في تبنّي طريقة تعليمية جديدة؛ تقوم على تدريس العربية في جميع المراحل التّعليمية، واستعمالها في تدريس جميع مرافق الحياة العامّة، واتّخاذ القرار المُلزم الذي يكون القاضي الأوّل في البلاد هو المسؤول عن متابعة تنفيذ كلّ القرارات.

وإنّ مسألة اللّغة العربية التي وقع الفصل فيها على اعتبار أنّها لغة المدرسة، وإحدى آليات الاندماج والتّماسك الاجتماعيين، غير أنّها قد تكون موطناً للتّناقض، فهي موحّدة داخل مجموعة ضيّقة، وأحياناً لا تكون كذلك، ثمّ لا ننسى أنّ عوامل كثيرة تؤثّر على قيمة اللّغات الوطنية وتفقد بعض خصائصها؛ بدءاً من السّلطة الوظيفية والقدرة التّسويقية، والتّواصل العلمي، والمكانة الإدارية، وإنتاج المعرفة... كما تخضع اللّغات الوطنية إلى التّحولات السانكرونية أو الدياكرونية، ومن خلالهما تتوضّح خريطتها ومقامها، وأحياناً نرى الحقّ مشروعاً، ولكنّه يصطدم بمبدأي الواقعية العلمية والإرث الاستعماري... وأمام هذا نجد العربية تعيش صراعات مع الفرنسية في بلدها، فقد أخذت مكانتها، هذا من جهة أولى، ومن جهة ثانية، نرى المنادين بحقّ المازيغيات في الوجود والتّدريس على أنّها لغات الأجداد وإرثنا علينا الدفاع عنه وإلاّ نصبح بلا هوية. ومن جهة ثالثة، هناك من ينعي العربية في حياتها، فهي لغة ميّتة، لا تنتج العلم. فماذا تفعل العربية في هذا التّناقض الداخلي، وأهلها في النّوم مُتنعمون، ولا يأبهون، والكلّ عندهم سواء.

وكان من الأهمية بمكان، أن يقع الاهتمام بترقية العربية في المقام الأوّل، وهذا ليس عيباً، وليس صعباً، فهناك وصفات التّرقية التي أثبتت نجاعتها، وفي هذا المجال يقترح الباحث (علي القاسمي) مجموعة من الحلول يراها

ناجعةً إذا وضعت موضع التّنفيذ، وهذا على مستوى الوطن العربي؛ كون العربية اللّغة الرّسمية لجميع البلاد العربية، وهي التي تُعاني حالياً في أوطانها العربية، ما عدا (سورية) التي تجاوزت مرحلة الشكّ والمراجعة، وها هي الآن تُخرّج بها أمهر الأطّباء والطيارين والعلماء ويتنافسون على نيل الجوائز، ولهم الصدارة في العالم. ويقول علينا العمل بما يلي:

"ــ استخدام العربية الفصيحة المشتركة في التّعليم بجميع مراحله ومُختلف مُستوياته، وتباين تخصّصاته وبخاصّة في مواد العلوم والتّكنولوجيا في التّعليم العالي؛

ــ اتّخاذ قرار مُلزم بتعريب وسائل الإعلام؛ بحيث لا تستطيع الإذاعات والفضائيات والصّحف أن تستعمل لغة غير العربية الفصيحة المشتركة؛

ــ تنظيم علاقة اللّغة العربية مع اللّغات الأجنبية، وتحديد أدوار كلّ منها في الأقطار العربية، بما يُجنّب الثّنائية المُفْقِرة للغة العربية، ويحلّ لغتنا محلَّها الطّبيعي في كلّ المجالات؛

ــ فرض اللّغة العربية لغة التّعليم في المدارس والجامعات الخاصّة في البلاد العربية، إلاّ إذا كانت هذه المدارس والجامعات لأبناء الجاليات الأجنبية في بلادنا، وفي هذه الحالة ينبغي أن تكون هذه المدارس لأبناء الجاليات الأجنبية وليست لأبنائنا. وأن تُدرّس هذه المدارس اللّغةَ العربيةَ لغةً ثانيةً؛

ــ تطوير طرائق أساليب تدريس اللّغة العربية في التّعليم العامّ، وتنمية قدرات التّلاميذ على استخدام اللّغة أداة طيّعة للتّعبير الوظيفي والإبداعي، تحدّثاً وكتبةً؛

ــ العناية باللّسانيات الحاسوبية بحثاً وتطبيقاً وتدريساً؛ بما يساعد على استخدام اللّغة العربية لدخول مُجتمع المعرفة، وتحقيق التّنمية البشرية. مع العلم أنَّ تحقيق التّنمية البشرية، والأخذ بآخر مُعطيات العلم والتّكنولوجيا في الإنتاج والخدمات؛

ــ الاهتمام بالقضايا النّظرية والمنهجية في وضع المصطلحات، وتأليف المعاجم المُختصّة والعامّة؛

ــ العناية بالتّرجمة العلمية والتّكنولوجية، تَمَشِّياً مع تدريس العلوم والتّكنولوجيا باللّغة العربية؛

ــ التّشجيع على إنشاء جمعيات أهلية للعناية باللّغة العربية، وتحبيبها إلى المواطنين والناشئة؛

ــ توجيه العناية إلى نشر اللّغة العربية للناطقين بغيرها من اللّغات في داخل الوطن العربي وخارجه[1]".

وأما مسألة **المازيغيات** فكان لا بدّ أن تنال مكانتها الاجتماعية، ولا بدّ من إعادة الاعتبار لها، وما تمّ من قبل القيادة السياسة في أواخر القرن الماضي حول إدماج المازيغية لغات وطنية، هي خطوة تاريخية ويدخل ذلك في إعادة الاعتبار للكيان الجزائري المختلط: مازيغي+ عربي. وكان يجب النّظر للمسألة من زاوية سياسية، وتكون مرتبطة باللّغة العربية، وتُعالج في إطار مُخطّط عامّ للنّهوض بالثّقافة الوطنية وإعطائها الموقع اللائق بها في المجتمع. وفي وقتنا الحالي يصعب الوصول إلى وضع توافقي؛ لأنّ الفرنسية تقوم مقام العربية والمازيغية، بل تُشعل النار على العربية عن طريق المازيغية على أنّها أخذت مكانتها.

وإنّ المسألة يُمكن أن تُعالج عن طريق الدّولة المركزية، وبإشراك المواطنين الفاعلين والنّخبة الوطنية بفتح النّقاش الوطني في إطار حملة واسعة وطويلة النّفس لعلاج موقع اللّغات في بلدنا. ولكن تركنا هذه المسألة للزمن، فلكلّ زمن معطياته، والدائرة تدور، فماذا يحمل لنا الزمن القادم من مفاجآت؟

1ــ علي القاسمي، السّياسة الثّقافية في العالم العربي، ط1. بيروت: 2012، مكتبة لبنان ناشرون، ص 76-77.

ومع كلّ ما يُمكن أن يقال، فإنّه من باب تأكيد مسألة **ضرورة تدبير السّياسة اللّغوية**، وهي الخطوة الأولى للتقدّم، بدل التّذبذب الذي نحن فيه، وهذا ما قامت به كلّ الدّول التي خرجت من التّخلّف، فالأحرى بنا أن ننظر إلى قضايا أعلى، بدل أن نبقى نراوح في الاختيار اللّغوي الذي يبقى مُشكلة عندنا. ومن هنا أرى ضرورة:

1ــ تنمية اللّغة العربية الفصيحة بكلّ ما أُوتينا من علم.

2ــ وضع آليات مُعاصرة لتيسير تعليم العربية الفصيحة، وإمدادها بآخر المُستجدات الانغماسية.

3ــ تقوية التّرجمة من وإلى العربية؛ لتقوية التّبادل العلمي مع اللّغات العالمية في أقطابها الكبرى.

4ــ الاهتمام باللّغات الوطنية على اعتبار أنّها لغات تراثية؛ تكون رافداً للعربية، ولا تكون بديلاً لها أو تُنافسها المكانة العالية.

5ــ تعلّم اللّغات الأجنبية من أجل الانتفاع منها، والتّرجمة منها، ومُعاملتها مُعاملة اللّغات الأجنبية.

وإنّنا –نحن العرب- بحاجة إلى النّهوض باللّغة العربية في عالم يتجاذبه التّعدّد اللّغوي، وأولى الأولويات في هذا النّهوض هو "تحسين بيئتها العامّة مُجتمعياً وسياسياً واقتصادياً وقانونياً؛ لإعادة الثّقة فيها كلغة، ودفع العداء والبخس عنها، وبثّ الثّقة في مُتعلميها ومُعلّميها، والعلماء من أهلها، والمشغِّلين والمشَّغلين بها، ودعم تعريب التّعليم أفقياً وعمودياً. وفي مختلف مناحي الحياة العامّة، وحثّ شركات الإشهار والإعلان على استعمال العربية عوض اللّهجات الدارجة أو اللّغات الأجنبية[1]". وبهذا يمكن أن تُحدّد مَعالمُ السّياسة اللّغوية، وتُترجم تلك الاختيارات بصورة جماعية، وفي عمل هادف

1ــ عبد القادر الفاسي الفهري، السّياسة اللّغوية في البلاد العربية، بحثاً عن بيئة طبيعية، عادلة، ديمقراطية، ناجعة، ط1. بيروت: 2013، دار الكتاب الجديدة المتّحدة، ص 78.

مُخطّط، بكلّ تلك الهيئات السّياسية والتّشريعية والقضائية، ومؤسّسات البحث العلمي، والبحوث التّربوية، وكلّ الوزارات.

4ــ محاسن التّعدّد اللّساني: إنّ التّعدّد اللّغوي مَحبوب في أصله، وهذا لتلافي النّمطية، وفرض الرأي الآحاد، والفكر الفاسد أو الطاغي. ولذلك يجمُل بالتّعدّد أن ينفتح على الاستفادة من العطاءات التّواصلية والعلمية والحضارية المُتعدّدة اللّغات. ولكن التّنوّع يحتاج إلى بناء نماذج لسياسة لغوية مُحكمة تأخذ بعين الاعتبار المرجعيات الوطنية التي تعمل على زيادة لُحمة المجتمع، وتضمن له قوة الاستمرارية، وقبول العولمة ضمن الخُصوصية. إضافة إلى:

ــ غنى الأفكار، والاطلاع على آخر الابتكارات والمزيد من التّعمّق، والتّفتح على الغير.

ــ تطوّر اللّغات الوطنية، والاستفادة من تجارب ولغات الشّعوب، وإحداث التّوازن والتّعايش السلمي والحفاظ على الموروث الثّقافي من الانقراض.

ــ كثرة ازدياد عدد الألسنة التي يتقنها الفرد تزيد في جدوى الفرد، وتقلّل من ضرره، وتوسّع آفاقه، وكلّ لسان بإنسان.

ــ تعدّد الألسنة تسهيل الحصول على الوظيفة.

ــ التّنوع داخل الوحدة فضيلة.

ــ التّعدّد أن يخرج من أفواه الشّعب عن طريق الحوار الوطني.

ــ رأي النّخبة الوطنية.

ــ البناء على لغة واحدة جامعة.

ــ الاهتمام باللّغات الوطنية.

ــ الاختيار المستقبلي للأجيال في اللّغات الأجنبية.

ــ اختيار اللّغة العلمية ذات الآفاق العلمية الدّقيقة.

ــ مراجعة السّياسة اللّغوية بخصوص اللّغات الأجنبية (حيثما وجدت المصلحة فثمّ شرع الله).

ــ القرار السّياسي المُلزم، والتزام بما يصدر في الدستور.

5- التّعدّد اللّساني المَنبُوذ: كما رأينا، فإنّ للتّعدّد اللّساني محاسنَ، ولكن أحياناً قد يحمل أضراراً ما لم يتنزّل المنزلة التي يجب أن يُؤطّر ضِمْنَها، فتظهر الهيمنةُ، وبخاصّة في الدّول المتخلّفة التي تسيطر عليها النّخبة ذات الحمولة الثّقافية التّابعة للمُستعمِر أو للغة التّعالي، فهنا تظهر الهيمنة بجانب القهر اللّغوي للغات الوطنية، فتعيش على الهامش، فلا هي من لغات الحيّة ليقع الاهتمام بها، ولا هي من اللّغات الميتة التي تعيش بداية الانقراض. وهذا ما يُلاحظ كثيراً في تلك اللّغات التي هيمنت عليها الفرنكفونية، فهي شبه لغات مُنعدمة في بلدانها، بل جعلتها الهيمنةُ الفرنسيةُ لغاتٍ عتيقةً أصابَها الخَرَف فما عادت تُطلَب من ذويها، وهي سياسة فرنكولانية تعمل بها على تدمير الذات الوطنية. وهذه نجدها كذلك في الدّول المُتقدمة، حيث تضع المجموعة الحاكمة صورة الهيمنة في فرض لغة واحدة وإقصاء لغات الأقليات، وتتمّ هذه الهيمنة على وجهين:

"أولهما من خلال مُوافقة النّاس التّلقائية على وجه الحياة الاجتماعية التي تفرضها المجموعات المُسيطرة. وثانيهما من خلال أجهزة سُلطة الدُّولة القاهرة التي تفرض الانضباط على الذين يُعارضون الإيديولوجية السّائدة. يمكنك أن تجد أمثلة عن الهيمنة اللّغوية في عدد من البلدان كالولايات المتّحدة الأمريكية وبريطانيا؛ حيث تُحرم الأقلياتُ اللّغويةُ من الحقوق السّياسية، وحيث التّعدّدُ اللّغوي مُنتشرٌ، لكنّه لا يُرى بصفة رسمية في جُلّ وسائل الإعلام الجماهيرية الكبرى والحُكم، ومعظم الخطاب الجماهيري هذه يُنظر إلى إقصائها كما لو كان طبيعياً ولا مفرّ منه[1]". إذاً للتعدّدية مَنَافع، ولها مَضَار، إلاّ أنّها تحتاج إلى تدبير. وتكون مَنْبُوذة حالة ما:

- لم تجرِ على تدبير الشّأن اللّغوي؛

1ــ James W . Tollefson السّياسة اللّغوية خلفياتها ومقاصدها، تر: محمد الخطابي، طَ. الرباط: 2007، مؤسّسة الغني للنشر، ص 21.

- لم تُنزلِ اللّغات الوطنية إنزالاً تراتبياً؛
- لم تضعْ حداً لهيمنة اللّغات الأجنبية؛
-لم تضعِ التّراتب بين اللّغات الأجنبية؛
- لم يقعِ الاهتمام بالتّرجمة؛
-لم يُستنبتِ العلم في اللّغة الجامعة؛
- لم يهتم بالتّنمية البشرية.

6- مَضَار التّعدّد: فإذا قلنا التّعدّد اللّساني المنبوذ؛ يعني هناك مضار للتّعدّد، باعتباره العامّ يقضي على التّماسك المجتمعي، ويأتي على الإخلال بدولة المركز، ويخلّ بمنظومة Lingua franca والتّواصل الجمعي.وتليه بعد ذاك المُطالبة بالانفصال، والقضاء على التّلاحم الوطني، وظهور التّعصب. كما أنّ تعدّد اللّغات انفصام في الشّخصية، ويحصل ضعف المستوى على حساب الكيف؛ **لأنّ التّعدّد يركز على الكمّ لا على النّوع**. وكذلك من ناحية المستوى اللّغوي، نجد لدى الفرد المُتعلّم للغات تحصيله يكون سطحياً، عكس أحادي اللّغة يكون تحصيله عميقاً. إضافة إلى انعدام الأمن اللّغوي الذي يأتي من خلال تقص التشريعات والتسامح في الاستعمال، وعدم إيلاء الأهمية للغات الوطنية، وغضّ الطّرف عن اللّغات الأجنبية التي تُنافس اللّغات الوطنية.

كما تطرح قضية أخرى وهي، ما هي اللّغة العلمية التي تُعتمد، باعتبار أنّ العلم لا يوجد في لغة واحدة واللّغات أقطاب، فمن أية لغة نُترجم؟ وكم قيمة التّرجمة إذا أخذنا التّرجمة من كثير من اللّغات... وهنا تُطرح قضية هامّة؛ وهي ضرورة استنبات العلم في اللّغة الوطنية التي تكفينا صعوبة التّرجمة وكلفتها وتعدّدها، مثل الإنكليز الذين هم مُرتاحون الآن بين الأمريكيين والأوربيين؛ فَكَفَّتْهُم لغتُهم الجريَ وراء التّرجمة.

7- الملاحظات التي يجب أن تكونَ في البال

1- التّعدّد له مناحي مُتعدّدة.

2- بلاد ناجحة بتعدّد لساني، وبتخطيط لغوي ناجح.

3- بلاد فاشلة بِتعدّد لساني مُتبلبل، في ظلّ غياب سياسة لغوية رشيدة.

4- التّعدّد اللّساني في الغالب مُصاحب للتّخلّف/ البلبلة اللّسانية/ الصّراعات/ الحكم الذاتي...

5- القارات المُتخلّفة قارات يكثر فيها التّعدّد اللساني: ونلاحظ ذلك في هذا العدد: ــ أفريقيا: 2194 لغة/ أمريكا 1060/ آسيا 2304/ أوقيانوسيا 1311/ أوربا 284.

6 -نمو وانتشار اللّغات الأكثر بَشَراً وديناً في الجنوب.

7- نمو وانتشار اللّغات الأقوى اقتصاداً في الشّمال.

8- اتّجاه العالم نحو التّوحيد اللّغوي (الأمركة/ الأنكلزة) حتى ضمن الاتّحاد الأوربي، يلجأ حالة الضّرورة إلى الإنكليزية فقط.

9- التّعدّد اللّساني لا يعني المساواة المُتكافئة بين اللّغات الموظّفة، لا قانونياً ولا تخصيص أموال.

10- لا توجد تعدّدية تعني المساواة؛ لأنّ كلَّ لغة لها: رمز اعتباري/ جانب حضاري/ تاريخي/ رابط روحي/ تاريخي/ عاطفي...

11- هناك فروق يجب أن تُراعى، فإذا وقعت التّسويةُ فكأنّنا سَوّيْنا بين البعوضة والفيل.

12- وضع محاذير في الحسبان، وهي:

- طغيان لغة على أخرى.

-تشجيع لغة على أخرى.

- الكُلفة المالية.

- الصّراع اللّغوي/ حرب اللّغات.

- التّوترات الاجتماعية بسبب عدم التّساوي اللّغوي/ إحداث شرخ مجتمعي/ الصّراع بين اللّغة الرّسمية واللّغات الوطنية.

- اللّجوء إلى لغة العدو، وهذه هي النّتيجة التي حصلت في كثير من التّجارب.

8- دُوَلٌ فُرِضَ عليها التّعدّدُ:نجد هذه الدّول من الدّول المُتخلّفة، فبعضها (دول كرتون) دول تعمل على تركيب الآلات، لا قرارَ لها، تعيش صراعاتٍ داخليةً في حروب اللّغات، غياب دولة مركزيةوبعضها هي عبارة عن أوكار التّجار والرأسمال العالمي، وشركات الكارتل، لا جيشَ يحميها، ولا قوّةَ تنقضها من العدو، فكلّما اشتدّت ظروفُها تلتجئ إلى دول الجيران لِتَحْمِيَها. ومنها:

- اللُوكسمبورغ: دوقية لوكسمبورغ/ دولة Cité-Etat بعدد نصف مليون من البشر؛ 40 % أجانببلد محصورة بين فرنسا ــ بلجيكا ــ ألمانية. لها ضغوط خارجية ومن السّاكنة، فتدرّس 6 لغات، وتنفق 50% من أموالها في المدرسة بسبب هذا التّعدّد.

- **سنغافورة:** بفعل الهجرات واستقرار التّجار من كلّ جنس، فهي فسيفساء جنسي، يعني فسيفساء لغوية، فرضت عليها أربع لغات: الصّينية ــ الماليزية - التاميلية ــ الإنكليزية المَوْرُوثة.فلا هي دولة مُتقدّمة مثل جيرانها: ماليزيا/ الكوريتان/ الصينية...

وهناك دول أخرى لها الوقع اللّغوي التّعدّدي، ولها بعض سمات الدّولة المركزية، ولكنّها تعيش في التّخلّف، من مثل:

-غينيا كوناكري: اختارت 8 لغات وطنية، حاولت أن تضعَها بدل الفرنسية، لم تفلح وعادت إلى لغة المُحتلّ بالأمس.

- **بوليفيا، وبوركينافاصو.** جربتا اعتماد اللّغات الوطنية فما أفلحتا.

-**جنوب إفريقيا** لها إحدى عشرة لغة(11) وطنية لم تفلح في صياغة لغة مشتركة، وعادت إلى لغة العدو.

-**ونيجيريا:** اعتمدت 3 لغات: الهوسا+ اليوربا+ الإيجبو من بين مئات اللّغات، لم تفلح وعادت إلى اللّغة الإنكليزية.

-**الهند:** نصّ دستورها لعام 1949 الأول على أن تظل الإنكليزية لغة رسمية لمدة 15 سنة، ثمّ تحلّ الهندية، على أن تختار كلّ ولاية لغةً تراها، واختارت 19 لغة، وعملت بها منذ 1963، وبعد مدة لم تنجح، وعادت إلى الإنكليزية، واختارت فقط اللّغة الجامعة شكلياً وهي Hindi ولكنّها غير جامعة... ونلاحظ على هذه الدّول أنّها دول لها الحكم المَحَلي، ولم تعرفِ الازدهار بالشّكل الحقيقي.

9- الدّول المُتعدّدة اللّغات:نجد مثلاً بعض الدّول ترسّم التّعدّدية في دساتيرها، وتعمل به من مثل:

- **سويسرا:** 4 لغات رسمية مُتساوية: الفرنسية+ الإيطالية+ الألمانية+ الرومانشية. وهذه الدّولة لا مثيل لها في أوربا من حيث عدد اللّغات. فيها 9 لغات وطنية، و12 لغة يتلاغى بها في كثير من المعاملات الشّفهية. و4 لغات رسمية إدارية. بلاد فسيفساء، دون شخصية وطنية، أو جيش أو قوّة معنوية.

وكان لا بدّ من الوقوف كثيراً في ظاهرة التّعدّدية اللّسانية السويسرية، فإذا قرأنا كتاب (Jean –William Lapierre) الموسوم (Le pouvoir politique et les langues) يعقد فصلاً هاماً يوضّح فيه تراجع النّزاعات القومية الموجودة في البلاد المُتعدّدة اللّغات، ويمثّل لذلك بسويسرا. وظهور التّعصّب اللّغوي القوي ويمثل لذلك بفرنسا. ويرى (لبيير) أنّ الدول الفيدرالية دول ديمقراطية، وتعيش تعدّدية تشاركية وهي موحَّدة بصيغة (الوَحْدَة في التّنوع). وأما الدّول المركزية الموحِّدة، فيرى أنّ وجود الأمّة الموحدة يتوقّف على وجود الدّولة، وأنّ الدّولة هي التي تصنع الأمّة بتحويل الأفراد المتعدّدين إلى كيان سياسي وأنّ أحسنَ وسيلة لتوطيد أركان الأمّة هو التّوحيد اللّغوي والثّقافي للمجتمعات الخاضعة لنفوذها. ويخلص إلى هيمنة هذه الدّولة بعدم اعترافها بحقّ اللّغات، وهذا مبدأ مُناقض للديمقراطية، وقد تأتي وراءه

صراعات لغوية. ولكن نجد من يقول عكس ما يراه (لبيير) فالباحث (كالفي) يقول: إنّ التّعدّد اللّساني يستوجب حرب اللّغات[1].

- **بلجيكا:** 3 لغات: الفرنسية+ الفلامانية+ الألمانية.
- **كندا:** الإنكليزية+ الفرنسية.
- **هولاندا**: الفلامانية+ الفرنسية+ الألمانية.
- **إسبانيا:** دولة قوية في الاتّحاد الأوربي، ولها صناعة قوية. وبها أقاليم الحكم الذاتي، وكلّ إقليم يدرّس اللّهجة المحلية. إلاّ أنّ سياستها حكيمة؛ بحيث هناك اللّغة المركزية، وهي الإسبانية/ القشتالية التي توحّد الجميع.

وهذه الدّول ليست من الدّول المُتقدّمة مئة في المئة، وليست من الدول المتخلّفة، بل دُول خدمات وتعيش مجتمعاتها على الخارج وعلى البنوك، وعلى تّركيب السيارات، وعلى الاستيراد، بل هي مراكز عبور للتّجارة العالمية، وتعيش بمبدأ النّفعية، (دَعْهُ يَعْمَلْ دَعْهُ يَمُرْ) إلاّ أنّها تعيش الديمقراطية في معانيها العالية، وتعطي للإنسان حقّه. فلا هي من الدّول المُتخلّفة، ولكنّها تسير إلى فلك المُتخلفين.

وهناك دول أخرى تعمل بسياسة التّعدّدية، ولكن لا تُرسّم التعدّدية اللّسانية في دساتيرها، وهي ما تقوم به كلّ الدّول العربية، ومُعظم الدّول الإفريقية، وهي من الدّول الفقيرة التي يُعشعش فيها المرضُ بقوة، ولم تبنِهذه البلاد البنية التّحتية، ويقع فيها التّناحر والتّكالب على الحكم أو تّوريثه للعائلة، وتعيش على الانقلابات، وتنعدم فيها كلّ أشكال الديمقراطية، فالغلبةُ للعَسْكر والعسكرتارية. وأما المسائل اللّغوية ليست في رزنامة مسؤوليها إلاّ لضرورات يقتضيها الأمرُ الاستعجاليُّ، وغالباً تبقى في لغة المستعمر القديم؛ كما هو في غالب دول إفريقيا، وفي كثير من دول أمريكا اللاتينية.

1-Jean Louis CALVET la guerre des langues et la politique linguistique

10ــ التّعدّد اللّساني النّاجح: هو الذي يُبنى على سياسة لغوية، وعلى تخطيط علمي تربوي؛، يبدأ من المدرسة أولاً، مع ما يتبع ذلك تعدّدية مُندمجة، مُخطّط لها معرفياً وتربوياً ومادياً، تُسهم في بناء شخصية المواطن المستوعب لمُكوّنات ثقافته المحلية، المُنفتح بثقة على العالم، وهذا ما نحبّب أن يحصلَ في تخطيط سياستنا الثقافيّة والتّربوية:

ــ تخطيط سياسة لغوية: تجنيد كلّ الأجهزة والوزارات؛

ــ التّخطيط على الآماد الثّلاث؛

ــ تخطيك السّياسة اللّغوية؛ بإنزال تراتب لغوي،فلكلّ اللّغات مَقام؛

ــ الأولوية للغة الرّسمية: لغة الأمّة/ اللّغة الأمّ؛

ــ عدم الولاء أو التّبعية لأيّة لغة، أو سياسة بلد ما؛

ــ لا إفراط في المرجعيات الوطنية، ولا في الهُوية الوطنية، ولا في الدين الإسلامي؛

ــ تفادي الكُلفة، وكلّما كانت الكُلفة عاليةً، فهي غير مُستحبة؛

ــ عدم الوصول إلى مُستوى الهجين اللّغوي الذي يجعل البلد يعيش فسيفساء لغوية؛

ــ اعتماد التّرجمة في حُدود المَعقول، ولا يكون على حساب اللّغات الوطنية؛

ــ اختيار اللّغة العلمية العالية فقط، كلغة أجنبية دون غيرها من اللّغات الأجنبية؛

ــ يلتجأ إلى التّعدّدية اللّسانية إذا يكون سَبَباً للاستقرار السّياسي أو الثّقافي؛

ــ عدم الوصول إلى بلقنة وبلبلة الألسنة، أو إلى أُسطورة البرج البابلي، وكلّ ما تجاوزَ الحدَّ انقلب إلى الضدِّ.

إذا لم تتوفّرْ هذه الشّروطُ؛ تتحوّل النِّعمةُ إلى النِّقمة، ومن المِنحة إلى المِحنة.

وإنّ الدّولَ النّاجحةَ في تدبير السّياسةاللّغوية قليلة جداً، بحيث اتّخذت تلك الشّروط التي ذكرناها سَلَفاً في سياستها اللّغوية، وحَصَلَ التّوازنُ الجمعيُّ،

وارتقت بفضل لغاتها فقط، أما اللّغات الأجنبية فكانت من باب الفَرْض في عصر العولمة، أو بفعل ضغط السّاكنة في بداية هذا القرن. وهذه الدّول هي: أمريكا+ فرنسا+ بريطانيا+ إسبانيا+ إيطاليا+ اليابان+ الصّين+ روسيا. وهذه الدُّول في وقتنا المعاصر انفتحت على اللّغات الأجنبية في تدريسها ولكن بشكل مُقنّن ودَقيق، ولكنّها لم تنفتح على اللّغات الوطنية/ اللّهجات على الإقرار بها في دساتيرها. وترى ذلك من مُسبّبات الدخول في الفوضى الوطنية، فلا قداسةَ للغة الرّسمية في ظلّ التّعدّد اللّساني الرّسمي. فالتّعدّد الرّسمي مَهْلَكَةٌ كبرى، فيجب الضرب بيد من حديد على كلّ من يريد الخروج عن اللّغة الرسمة، وهذا ما تقوم به فرنسا على وجه الخصوص، بأنّه لا للغات الوطنية، لا للتّعدّد، لا للبلقنة.

وهناك دولٌ ناجحةٌ جداً، ولا تعتمد إلاّ لغتها من مثل: 1ــ كوريا الجنوبية لا تعتمد إلاّ لغة واحدة.2ــ كوريا الشّمالية.3ــ إيسلندا.4ــ تركيا.5ــ إيران...

وهذه الأمم تنظر إلى اللّغات الوطنية على أنّها مُقدّسةٌ، فهي ليست أداة للتّواصل فحسب، فهي أداة لامتلاك السّلطة وممارستها، ووسيلة لهيكلة المجتمع، وخزّان للرموز والقيم والذاكرة الجماعية، وعنوان الهوية الفردية والجماعية، وقضية اللّغة الوطنية قضية الجميع، ومن **أمن الوطن**. ولهذا يعقدون مُؤتمرات كبرى بعناوين (**الأمن اللّغوي**) في مقابل= الأمن الغذائي/ الأمن العسكري.